

متى يقلع مشروع المرحلة الثانية للسكن الشبابي بطرطوس؟

محمد حسين

يبدو أن مشكلة السكن الشبابي بطرطوس لم تنته فصولها فبعد مشكلة التخصيص بالأسعار الراضية المكتسب المرحلة الأولى رغم الشكاوي المتكررة التي لم تجد نفعاً ولا آذاناً مصغية الأمر الذي قد يجعل من هذه الشقق فريسة سهلة لتجار البناء الأشاوس الأقر على الدفع والسمسرة، آخر أخبار هذه المشكلة العويصة هو حل الخلاف الطارئ بين البلدية وفرع الإسكان بطرطوس حول أرض المرحلة الثانية من المشروع بشروط البلدية.

وفي التفاصيل تضمن القرار رقم ١٠٧ المؤجل بتوقيع رئيس المكتب التنفيذي لمجلس مدينة طرطوس محمد خالد زين الموافقة على أن تدفع المؤسسة العامة للإسكان مبلغ المليار ليرة لقاء تخصيصهم بمساحة ٤١ متراً مربعاً من المقاسم السكنية المعدة للبناء في عقدة الشيخ سعد المستملكة من مجلس المدينة وفق أحكام القانون ٢٦ لعام ٢٠٠٠ على أن يتم الدفع على دفعتين الأولى بقيمة ٥٠٠ مليون عند تسليم الموقع والدفعة الثانية خلال ٢٠١٨ حصراً وعلى أن تقوم المؤسسة بتنفيذ البنى التحتية والمرافق العامة الخاصة بالعقارات في عقدة الشيخ سعد البالغة مساحتها ٤١ ألف متر مربع. وأعطى القرار مجلس المدينة ما نسبته ١٠ بالمئة من مجموع الوحدات السكنية الجاهزة على المفتاح تلك التي ستنفذ في أرض المدينة في بيت كمونة لقاء تسليمهم هذه الأرض ومساحتها ١٢ ألف متر مربع.

واللافت في هذا القرار هو تراجع البلدية عن اشتراطها الحصول على نسبة من الشقق في عقدة الشيخ سعد لأسباب لا تعرفها رغم أنها كانت السبب الرئيس في تأخر الاتفاق وفيما يبدو أن التأخير سمة من سمات هذا المشروع ليس إلا.

ربما تتفرد طرطوس عن سواها من المحافظات ليس لأنها الوحيدة التي لم تعرف السكن الشبابي حتى الآن فقط بل لأنها الوحيدة التي تم فيها تفريغ مضمون فكرة السكن الشبابي من مضمونها فمن قام بالتسجيل على السكن الشبابي فيها منذ عام ٢٠٠٥ تجاوز الشباب الآن ولم يفز بشقة العمر وليس الآن من ضمن أحلامه السكن فيها بل التنازل عن تخصصه لمن يستطيع الدفع والفوز ببعض «القروش» التي لن تعوض عنه خسارة تقوده التي فقدت قيمتها بسبب تدني قيمة الليرة وليس في ذهن أي من الجهات المعنية التعويض عليه.



سورية تعيد الحياة لاتحاد المعلمين العرب

نقيب المعلمين لـ«الوطن»: ٧٠ ألف معلم استقالوا خلال الأزمة و ٣٥٠ ألفاً على رأس عملهم

محمد منار حميجو

أعلن نقيب المعلمين في سورية نايف طالب الحريري أن نحو ٧٠ ألف معلم استقالوا خلال الأزمة من أصل ٤٢٠ ألفاً، مؤكداً أن عدد القائمين على رأس عملهم حالياً بلغ نحو ٣٥٠ ألف معلم. وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، قال الحريري: إن عدداً كبيراً من المعلمين استقالوا نتيجة الظروف التي مروا بها سواء بتجربتهم من محافظاتهم ما دفع العديد منهم إلى الهجرة خارج البلاد أو الظروف المعيشية الصعبة التي مروا بها، مؤكداً أن هناك عدداً لا بأس به منهم رغم استقالتهم بقوا داخل البلاد.

وأوضح الحريري أن وزارة التربية هي المسؤولة عن قبول أو رفض الاستقالة على حين النقابة هي منظمة شعبية مسؤولة عن حقوق المعلمين عبر القانون الذي ينظم عملها، مشيراً إلى أن الوزارة استدركت النقص الحاصل ورمت الفجوات في المدارس والمعاهد بتعيين عدد كبير من المعلمين. وأضاف الحريري: إن الوزارة أعلنت عن مسابقة جديدة لتعيين نحو ١٠ آلاف خريج، معتبراً أن هذا العدد كاف لسد النقص باعتبار أن هناك عدداً كبيراً من المدارس أغلقت نتيجة الأعمال الإرهابية في المناطق الساخنة ما أدى إلى خروجها عن الخدمة ومن ثم أثر سلباً في الكثير من الطلبة.

وأكد الحريري أن هناك فائضاً في بعض المدارس من المعلمين وهذا يدل على خطة الوزارة تطبيق على أرض الواقع لتدارك أي نقص حاصل في المدارس. ورأى الحريري أن عودة الأمان إلى الكثير من المناطق أثر إيجابياً في العملية التعليمية وهذا ما يؤدي إلى عودة الكثير من المدارس إلى الخدمة مجدداً.

وأشار الحريري إلى تحسين وضع معيشة المعلمين عبر مشروع الضمان الصحي الذي تم البدء به خلال العام الحالي، كاشفاً عن تشميل نحو ١٠ آلاف معلم متقاعد من خلال التعاون مع الحكومة في هذا الاتجاه. وأضاف الحريري: لدينا حسابات نقابية في اتجاهات أخرى ومنها إعطاء المعلم عند التقاعد مبلغ ٢٢٥ ألف ليرة مكافأة نهاية خدمة، كاشفاً عن تطوير الحساب الفوري للمساعدة الفورية وذلك بإعطاء أسرة المعلم المتوفى ٥٠٠ ألف ليرة كما يتم منح المعلم الذي أحيل إلى التقاعد ذات المبلغ.



وأكد الحريري أنه تم بعد المؤتمر المشار إليه عقد العديد من اللقاءات والمنتديات للعمل على ضرورة لم الشمل العربي للمعلمين العرب وحشد طاقاتهم للدفاع عن المشروع العربي النهضوي، مضيفاً إن الحياة بدأت تعود إلى الاتحاد وكان لسورية فضل كبير في هذا الاتجاه باعتراف المنظمات النقابية العربية. وأعلن الحريري عن اجتماع للهيئة التشريعية للاتحاد في مصر في الشهر القادم كما أنه سيتم عقد اجتماع للمجلس المركزي في العراق ولقاء للأمانة العامة للمساعدتين في السودان، معتبراً أن المعلمين العرب استشعروا دورهم القومي تجاه القضايا العربية.

مطالب الأهالي بتعديل أجور أملاكهم المؤجرة للدولة ٢٦٥ محلاً تجارياً ملكاً لمحافظة السويداء مؤجرة على نظام الفروغ

السويداء - عبيد صيموعة

أيقظ تعميم وزارة الإدارة المحلية والبيئة المتعلق بتعديل أجور وبدل استثمار الأملاك المؤجرة من الوحدات الإدارية للقطاع الخاص لدى المواطنين ممن جرى استثمار عقاراتهم منذ سنوات عديدة من مؤسسات القطاع العام بضرورة أنصافهم وإصدار تعميم خاص بذلك العقارات أسود بالعقارات التي تعود ملكيتها للدولة، وتبين وثائق (حصلت «الوطن» على نسخة منها) وجود أملاك محافظة السويداء بنحو ٣ آلاف عقار جرى تأجيرها للقطاع الخاص منذ الثمانينيات والتسعينيات القرن الماضي بأسعار منخفضة.

وبين مدير الشؤون المالية في المحافظة عبد السلام الجباعي أنه تم تشكيل لجنة بامر إداري من محافظ السويداء برئاسة لدراسة العقارات المؤجرة، موضحاً أن معظم بدلات الإيجار لتلك العقارات قديمة.

وأشار الجباعي إلى معاناة المجالس مع المستأجرين في مسألة تعديل البدلات والالتزام العقدي مؤكداً أنه تم حصر هذه العقارات ويتم العمل على إعادة تخمينها ضمن صلاحيات اللجنة. وأوضح الجباعي أن المشكلة الأساسية التي واجهت اللجنة وجود كثير من العقارات تحتاج إلى نص قانوني بإمكانية إعادة الترخيم أو فسخ العقود وعلى سبيل المثال ٢٦٥ محلاً تجارياً في مدينة السويداء مؤجرة على نظام الفروغ فضلاً عن وجود ٨٥ شقة مشغولة من وزارة الدفاع لا تتجاوز بدل الإيجار الشهري ٣٥ ليرة فقط لكل شقة بحيث لم تصل إيجارات تلك المحال والشقق في

السنة إلى ٣ ملايين ليرة ونصف المليون، إضافة إلى ذلك هناك العقد المبرم مع مجلس مدينة السويداء لاستثمار الفندق السياحي ببدل إيجار سنوي مقداره مليون ولدة ٤٠ سنة علماً أن قضية استثمار الفندق معروضة لدى مجلس الدولة منذ سنتين يضاف إليها محاضراً سوق الخضار البالغ عددها ٨١ محضراً لا تتجاوز بدلات إيجارها السنوية كاملة ٢٩٥ ألف ليرة فقط واستثمارات أخرى من حدائق صغيرة وأكشاك ومواقف تكتسي ببدلات إيجار لا تزيد على ٦ ملايين ونصف المليون سنوياً.

ولفت الجباعي إلى وجود عقارات أخرى مؤجرة لدى مجلس مدينة شهباء من حدائق وأكشاك ولسنوات عقديّة تصل إلى ٥ سنوات لا تتجاوز بدلات إيجارها جميعاً ٧٣٤ ألفاً إضافة إلى قبو البلدية وبمساكن مختلفة بقيمة لا تتجاوز ٤١٨ ألفاً سنوياً إضافة إلى بدل إيجار المسبح البالغ ١٢٧ ألفاً ولدة خمس سنوات.

أكد الجباعي أن اللجنة تقوم بالتعاون مع الوحدات الإدارية بدراسة العقارات، لافتاً إلى قيام بعض البلديات بإعادة التسعير وفقاً للأسعار الحالية وابتدأت حل الإشكالية الأهم وهي العقارات التي تحتاج إلى نص قانوني أو قرار تشريعي ملزم للجميع بفسخ العقود وإعادة الاستثمار من جديد علماً أن هناك عقوداً مبرمة وبلد مختلفة يعجز عن اللجنة المشكلة إعادة النظر لكونها مواد عقديّة ملزمة للطرفين وتحتاج إلى العودة إلى القضاء للبت فيها.

لجان إغاثة لإحصاء الحالات الإنسانية من الوافدين في طرطوس

طرطوس - الوطن

أكد عضو المكتب التنفيذي المختص لمجلس محافظة طرطوس محمد جري أن لجنة الإغاثة الفرعية مهتمت لجان إغاثة في كل وحدة إدارية مهتمها إحصاء ومتابعة الحالات الإنسانية من الوافدين والفقراء والمرضى من المجتمع المحلي مبيناً أن هذه اللجان ستبدأ عملها هذا الشهر لمساعدة لجنة الإغاثة الفرعية.

وفيما يخص جمعية البتول أوضح جري أنها تقوم بعملها المعتاد في توزيع السلل الغذائية بالتعاون مع منظمة الغذاء العالمي في المنطقة الجنوبية من طرطوس إلى جانب منطقة بصيرة في مراكز إيواء اللاجئين، مشيراً إلى بعض المبادرات والافتراحات التي تقدمت بها هذه الجمعية فيما يخص المشروع التعليمي لإقامة دورات تقوية للطلاب الوافدين في الشهادتين «التاسع والبيكوريا» وكذلك ٦ مبادرات مجتمعية وافقت عليها لجنة الإغاثة الفرعية كلفة كل منها ٣٠٠ ألف ليرة سورية.

حالياً الجمعية تبحث فكرة التعاقب لإقامة مشاريع في مجال الزراعة «عصائر - توظيف خضري» في المنطقة الجنوبية، إضافة إلى عملها في مركز الرعاية الاجتماعية في المنظر الذي يضم مراكز استشارات قانونية ونفسية وصالة لممارسة الرياضة وأخرى للخدمات القانونية.

التعليم العالي تجسم الجدال: لا زيادة على أقساط الساعات الإضافية في الجامعات الخاصة

جامعات خاصة رفعت أقساطها وميالة لـ«الوطن»: من سجل على مبلغ معين يتخرج بموجب هذا المبلغ

فادي بك الشريف

انتقادات طالت عدداً من الجامعات الخاصة وتصرفت اعتبرها بعض الطلاب أنها تفقد الثقة بهذه الجامعات التي جاء الهدف منها كريدف للنشر التعليمي، ولكن بعضها تعدى ذلك بكثير حيث قامت الجامعة الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا بإجراء تعديل على الخطة الدراسية لكلية الصيدلة، وشمل التعديل الطلبة القدامى أيضاً حسب ما أكدته الطلاب لصحيفة «الوطن»، مع سعي بعض الجامعات الخاصة إلى رفع الأقساط الجامعية قبيل انطلاق العام الدراسي الجديد.

وفي قرار جديد ازداد عدد ساعات الخطة من ١٦٩ إلى ١٧٤ ساعة بالإضافة ٣ ساعات ملازمة صيدلانية يقوم الطالب خلالها بالدوام في صيدلية، ويحضر ورقة للجامعة تفيد بذلك وتكون العلامة ناجحاً أو راسياً بعد أن تقوم الجامعة بتحصيل رسوم ساعات هذه الملزمة حيث تصل وفقاً للسعر الجديد إلى ١٢٠ ألف ليرة؛ وأيضاً تضمنت الخطة الدراسية الجديدة تعديلاً على عدد ساعات بعض المواد التي كانت ٣ ساعات وأصبحت ساعتين فقط، فمن يتحمل خسارة الطالب لهذه الساعات؟ كما تضمنت الخطة دمجاً لبعض المواد وإضافة مواد أيضاً، فهل يعقل تطبيق هذه الخطة على جميع الطلبة؟ كل ذلك في كفة والتكتم الموجود عليها من



إدارة الجامعة في كفة أخرى، إذ يؤكد عدد من الطلاب أن دائرة القبول والتسجيل بدأت بالتحضير لتطبيق هذه الخطة على ملفات جميع الطلاب، من دون أن تقوم إدارة الجامعة بإعلان الالاحة الداخلية الجديدة والخطة الدراسية الجديدة على الطلبة علماً بأنها صدرت بقرار من مجلس التعليم العالي وقرار وزاري أيضاً. وفي غضون ذلك قال رئيس فرع الجامعة الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا للاتحاد الوطني لطلبة سورية المهندس فايز أسطفان: من المتعارف عليه في الجامعات السورية أن من يدخل على لائحة يتخرج عليها، فكيف وافقت وزارة التعليم على تطبيق هذه الخطة على الطلبة القدامى، مضيفاً إنه يجب تعديل قرار مجلس التعليم العالي المتضمن الموافقة على تطبيق خطة الصيدلة على الطلبة القدامى حيث يصعب القرار سارياً على الطلبة الجدد فقط الذين سيسجلون هذا

العام. هناك طلاب في الجامعات الحكومية من المستفيدين لا يزالون على لوائح الجامعة القديمة، وعندما صدر مرسوم المستفيدين العام الماضي وجدت الجامعة صعوبة في إيجاد أسئلة لهم لبعض المواد حيث إنهم تعد موجودة على اللوائح الحالية. وتابع أسطفان: يجب على وزارة التعليم العالي أن تكون كلمة الفصل بين الطلاب وإدارات الجامعات الخاصة، فلا يعقل أن توافق وزارة التعليم العالي على هذه الخطة بفعال رجعي وهي سابقة لم تحصل قبل إطلاقها، والملاحظ في هذه الفترة أن وزارة التعليم العالي تنفق إلى جانب الإدارات الجامعية؛ ويرى بعض الطلبة أن القرار يفهم منه الالتفاف من الجامعة على الطلبة القدامى لتحصيل ما يمكن منهم من الأموال على اعتبار أنهم دخلوا الجامعة بناء على أسعار قديمة.

وحول هذا الموضوع أكد معاون وزير التعليم

قريباً.. محطة وقود منتقلة في اللاذقية

اللاذقية - عبيد سمير محمود

استعداداً لموسم الشتاء وتخلياً لأي ضغوط أو اختناقات في الحصول على مادة المازوت وجه محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم بتوزيع المادة على المواطنين في المدينة وريفها. وعن عمليات التوزيع أكد عضو المكتب التنفيذي في محافظة اللاذقية جمال منصور في تصريح خاص لـ«الوطن»، البدء بتوزيع الدفعة الأولى من مادة المازوت التدفئة للمواطنين بمعدل ٢٠٠ لتر، بالتزامن مع توزيع المادة لذوي الشهداء

الموتى في كل وحدة إدارية مهتمها إحصاء ومتابعة الحالات الإنسانية من الوافدين والفقراء والمرضى من المجتمع المحلي مبيناً أن هذه اللجان ستبدأ عملها هذا الشهر لمساعدة لجنة الإغاثة الفرعية.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال: بالشرنا العمل بمشروع صرف صحي في منطقة التوسع حي العبرة بمسار ٩٠٠ متر و١٣٠ غرفة تفتيش ويخدم نحو ١٠٠٠ نسمة وتبلغ كلفته التقديرية ١٠ ملايين ٨٠٠ ألف ليرة سورية. وأضاف ورده: إنه تمت دراسة مشروع صرف صحي عن الباردة وشارع الثانوية الصناعية ويخدم عدداً كبيراً من أهالي المدينة بكلفة تقديرية ٣٠ مليون ل. س. وهو جاهز للعمل، وستفدّه مؤسسة الإسكان العسكرية.

وأوضح ورده أن باقي المشروعات تم إعداد الدراسة الأولية لها وتم رفعها إلى المحافظة للاطلاع عليها والحصول على الموافقة من أجل البدء بتنفيذها، وهي مشروع استثمار عقار مجلس مدينة السقيلية كمبنى تجاري، ومشروع قبان الكتروني من الجهة الشرقية لمدينة السقيلية، ومشروع محطة وقود ووحدة لتعبئة الغاز.

٤٠ مليون ليرة لمشروعات الصرف الصحي في السقيلية

حماء - محمد أحمد خبازي

أوضح ورده أن باقي المشروعات تم إعداد الدراسة الأولية لها وتم رفعها إلى المحافظة للاطلاع عليها والحصول على الموافقة من أجل البدء بتنفيذها، وهي مشروع استثمار عقار مجلس مدينة السقيلية كمبنى تجاري، ومشروع قبان الكتروني من الجهة الشرقية لمدينة السقيلية، ومشروع محطة وقود ووحدة لتعبئة الغاز.

وأوضح ورده أن باقي المشروعات تم إعداد الدراسة الأولية لها وتم رفعها إلى المحافظة للاطلاع عليها والحصول على الموافقة من أجل البدء بتنفيذها، وهي مشروع استثمار عقار مجلس مدينة السقيلية كمبنى تجاري، ومشروع قبان الكتروني من الجهة الشرقية لمدينة السقيلية، ومشروع محطة وقود ووحدة لتعبئة الغاز.